حوادث الطرق.. عقوبات لا توقف نزيف الشباب

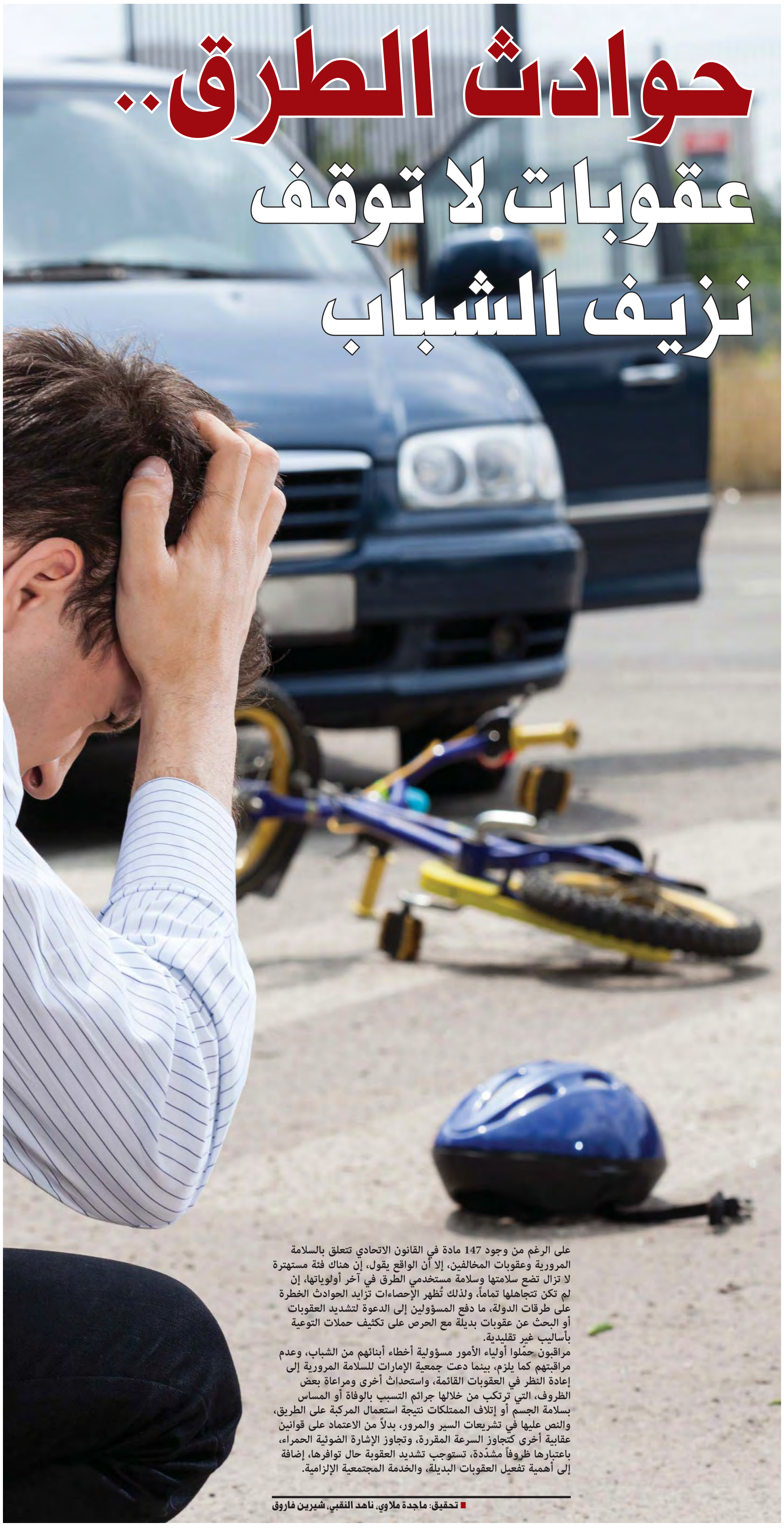

على الرغم من وجود 147 مادة في القانون الاتحادي تتعلق بالسلامة المرورية وعقوبات المخالفين، إلا أن الواقع يقول، إن هناك فئة مستهترة لا تزال تضع سلامتها وسلامة مستخدمي الطرق في آخر أولوياتها، إن لم تكن تتجاهلها تماماً، ولذلك تُظهر الإحصاءات تزايد الحوادث الخطرة على طرقات الدولة، ما دفع المسؤولين إلى الدعوة لتشديد العقوبات أو البحث عن عقوبات بديلة مع الحرص على تكثيف حملات التوعية بأساليب غير تقليدية.

مراقبون حمّلوا أولياء الأمور مسؤولية أخطاء أبنائهم من الشباب، وعدم مراقبتهم كما يلزم، بينما دعت جمعية الإمارات للسلامة المرورية إلى إعادة النظر في العقوبات القائمة، واستحداث أخرى ومراعاة بعض الظروف، التي ترتكب من خلالها جرائم التسبب بالوفاة أو المساس بسلامة الجسم أو إتلاف الممتلكات نتيجة استعمال المركبة على الطريق، والنص عليها في تشريعات السير والمرور، بدلاً من الاعتماد على قوانين عقابية أخرى كتجاوز السرعة المقررة، وتجاوز الإشارة الضوئية الحمراء، باعتبارها ظروفاً مشدّدة، تستوجب تشديد العقوبة حال توافرها، إضافة إلى أهمية تفعيل العقوبات البديلة، والخدمة المجتمعية الإلزامية.

■ تحقيق: ماجدة ملاوي، ناهد النقبي، شيرين فاروق

المطالبة بعقوبات بديلة تُشدّد على الخطورة.. والمسؤولية تلاحق أولياء الأمور

«الداخلية»: وفيات الطرق تقلقنا.. وهواة السـ

■ خبراء ومسؤولون يطالبون بمزيد من الأفكار الرادعة للتهور على الطرقات | **أرشيفية**

مخالفات مشددة عقوباتها قد تصل إلى السجن أو الحرمان من القيادة وغرامات مالية كبيرة.. تلك أمثلة من بعض العقوبات التي حرص المشرع الإماراتي على وضعها لضبط أمن الطرق بالدولة والحد من وفيات وحوادث المرور ورفع مستوى الالتزام بالقوانين، إلا أن الواقع يقول إن المخالفات ازدادت في الفترة الأخيرة، لا سيما بوجود صنف من الشباب المتهور الذين قالوا ودون تردد لدى لقاء «البيان» بهم: إن المخالفات لن تردعنا مهما زادت، ولدينا سيارات بديلة عند حجز المخالفة، في وقت تضع وزارة الداخلية الخطط تلو الخطط لتقليل الوفيات على الطرقات، كما حمّل عدد من المسؤولين أولياء الأمور الجزء الأكبر من المسؤولية عن تجرأ أبنائهم على المخالفات.

وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي أظهرته إحصائيات وزارة الداخلية بخفض نسب الوفيات والحوادث بعد تطبيق تعديلات قانون المرور واللائحة التنفيذية منذ 9 سنوات والتي أكدت الداخلية انه يتم تقييم هذه القوانين بشكل مستمر، إلا أن بعض السائقين لا يزالون يعتقدون أنهم يمتلكون الطريق، يفتخرون بسرعاتهم الخيالية ضاربين عرض الحائط بالقوانين، ويظنون أن لديهم قوى خارقة قادرة على السيطرة على المركبة مهما ارتفع عداد السرعة، صارخاً أحدهم: تجاوزت الحد الأقصى.. الطيش والتهور أهم سماتهم، فإلى أي مدى أثبتت هذه العقوبات فعاليتها في الحد من المخالفات وبشكل خاص الخطرة وردع المخالفين؟.

في هذا الملف نعرض مختلف الآراء الخاصة بالجمهور والجهات المختصة لتسليط الضوء على جدوى المخالفات وحملات التوعية ومقترحات الجمهور لتحقيق مستوى متقدم من الثقافة المرورية بما ينسجم مع الأجندة الوطنية 2021 لخفض معدل وفيات الحوادث الى 3 لكل مئة ألف من السكان بعد أن نجحت الداخلية بخفضها من 13,2 لكل مئة ألف من السكان في 2008 الى 5,9 لكل مئة ألف من السكان بنهاية 2015.

■ محمد الزفين

■ سيف المزروعي

■ كريم حيدر

■ أسامة الفقهاء

أهمية اجتماعية

وقال اللواء المستشار مهندس محمد سيف الزفين مساعد القائد العام لشرطة دبي لشؤون العمليات رئيس المجلس المروري الاتحادي إن السلامة على الطرق تحتل أهمية اجتماعية، واقتصادية، وتنموية وصحية على المستوى العالمي والمحلي وإن السيارات على الطرق في تزايد مستمر في الكثير من البلدان، فقد تتفاقم المشكلة بشكل أسرع. وبالتالي فهناك حاجة ملحة لبذل المزيد من الجهد للحد من هذه الوفيات والإصابات التي يمكن تفاديها، لافتاً الى أن الدولة وضعت استراتيجية واضحة في الحد من هذه المشكلة لتحقيق أهداف السلامة المرورية وتمثلت أهم عناصرها في توضيح أهمية السلامة المرورية، وتحفيز الأهداف الجهات المعنية والعمل على زيادة المسؤولية بشأن تحقيق النتائج، والتي تنقل رسالة مفادها أن الحكومة جادة في الحد من الحوادث على الطرقات وإقامة المزيد من الشراكات ورفع وعي وسائل الإعلام والوعي العام للجمهور، اضافة الى القوانين الرادعة، وتنويع أساليب الضبط المروري.

مصابون

وأفاد اللواء الزفين الذي قام بعدة زيارات لمستشفى راشد لمساندة مصابي الحوادث المرورية الى أن الحوادث المرورية خلال العام الماضي أسفرت عن إصابة 1446 شخصاً، من بينهم 166 إصابة بليغة، و787 إصابة متوسطة، وأن شارع الشيخ محمد بن زايد تصدر قائمة أخطر الشوارع خلال العام الماضي مسجلاً 33 حالة وفاة، مقابل 29 حالة وفاة على شارع الإمارات، وان الأسباب الرئيسية في وقوع الحوادث التي اقر بها المصابون السرعة الزائدة واستخدام الهاتف والانشغال بغير الطريق اضافة الى عدم استخدام حزام الأمان، وأن عدداً قليلاً منهم كان متضرراً نتيجة خطأ الآخرين مثل مستخدمي الدراجات النارية خاصة موظفي التوصيل.

وأشار اللواء الزفين الى أن الدولة اتخذت العديد من التدابير للحد من الوفيات على الطرقات أهمها سن القوانين والتشريعات الرادعة لغير الملتزمين بالقوانين والتشديد في العقوبات، اضافة الى تنويع أجهزة وآليات الضبط المروري، اضافة الى الحملات التوعوية مثل «السرعة قاتلة» و«لاتكن ضحية الطريق ولا تكن الجاني» و«اعبر بأمان» وغيرها، كما أطلقت شرطة دبي نظام النقاط البيضاء لتحفيز السائقين على الالتزام عبر منحهم فوائد وجوائز مادية ومعنوية، الا أن هناك فئات تصر على عدم الالتزام بالقانون معرضين حياتهم وحياة الآخرين للخطر.

خطر الهواتف

بدوره أشار العميد سيف مهير المزروعي مدير الإدارة العامة للمرور في شرطة دبي الى ان السرعة الزائدة المقترنة باستخدام الهاتف اشبه بالقنبلة الموقوتة في السيارة وانه على الرغم من الإعلان في وسائل الإعلام عن الحوادث المميتة والقاتلة في دبي بسبب عدم الانتباه والانشغال بغير الطريق خاصة في ظل زيادة سرعة المركبة عن 100 كم في الساعة الى ان مخالفات استخدام الهاتف المتحرك في تزايد، كما ان بعض الحوادث المرورية يتضح من سيناريو الحادث ان الانشغال بالهاتف احد اكبر احتمالات وقوعه.

ونوه العميد المزروعي الى ان مخالفة استخدام الهاتف أثناء القيادة تبلغ 200 درهم، وأربع نقاط مرورية وأنها غير رادعة وقد تكون سبباً في تمادي البعض في ارتكابها، وان هذه المخالفة كانت توصية من مجلس المرور الاتحادي بتشديد الغرامة لتصل إلى 1000 درهم و12 نقطة مرورية، وحجز السيارة شهراً.

وأكد العميد سيف مهير المزروعي أن أولياء الأمور يتحملون جزءاً من المسؤولية وأن الدلال الزائد وعدم متابعة الأبناء أسباب في فقدانهم او إعاقتهم مدى الحياة، خاصة عندما يحضر ولي الأمر الى الإدارة العامة للمرور مستعطفاً المسؤولين للإفراج عن سيارة ابنه، مصدقاً روايته في انه ضحية لمخالفة غير صحيحة، او يمنحه سيارة بديلة بمئات الآلاف من الدراهم لتكون اداة قتله وربما التسبب في ضحايا آخرين، وانه لا يمكن بأي حال من الأحوال ردع الابن أو الابنة بهذه الطريقة.

مواقع التواصل والسيلفي

كما أكد العميد سيف مهير المزروعي أن إدمان الجمهور على تصفح مواقع التواصل الاجتماعي أو محاولة التقاط صور «سيلفي» ترفع من أسباب وقوع الحوادث المرورية خاصة وان البعض يعمد الى تسجيل مقاطع صوتية ونقل بث مباشر من سيارته اثناء القيادة، وهو الأمر الذي يفقد السائق جزءاً كبيراً من تركيزه

قصة مؤلمة

ذكر العميد سيف المزروعي إحدى القصص المؤلمة التي مرت عليه، وهي لأب حضر الى الإدارة للدفاع عن ابنه وارتكابه مخالفات سرعات، متعهداً بعدم تكرار الأمر، الا انه لم يمض وقت طويل حتى حضر الأب الى الإدارة في حالة يرثى لها مؤكداً ان ابنه توفي في حادث مروري، وانه نادم على فعلته بمنحه السيارة والتعاطف معه ولم يكن يدرك انه يمكن ان تكون رغبة الابن سبباً في وفاته بهذه الطريقة المؤلمة، داعياً أولياء الأمور الى عدم الانسياق خلف رغبات أبنائهم وعدم تصديقهم عندما يدعون ان الشرطة تترصد لهم او تخالفهم ظلماً.

8 ■ أسباب عالمية

ذكر المختصون أن هناك قواعد بسيطة يمكن تطبيقها من شأنها الحد من وقوع الحوادث ومنع وقوع مزيد من الضحايا وتتمثل في 8 أسس:

عدم استخدام الهواتف المحمولة أثناء القيادة، وعدم القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات، والالتزام بالسرعات المحددة، ومشاركة المشاة في استخدام الطريق كذلك سائقي الدراجات بشكل آمن، واستخدام أحزمة الأمان طوال الوقت وفي المقاعد الأمامية والخلفية للسيارة، واستخدام إجراءات الأمان المعتمدة للطفل، وارتداء الخوذ المعتمدة عند ركوب الدراجات النارية والترفيهية، وعدم عبور الشارع في غير الأماكن المخصصة.

أظهرت الدراسات المرورية العالمية أن أسباب وقوع الحوادث المرورية البليغة والمميتة في أي مكان في العالم تتلخص في القيادة بسرعات عالية، وعدم استخدام أحزمة الأمان، ونظام أمان الأطفال والخوذات، استخدام الهاتف والانشغال بغير الطريق، عدم احترام مستخدمي الطرق المعرضين للخطر بما في ذلك المشاة ومستخدمو الدراجات، البنية التحتية غير الآمنة للطرق وعدم وجود مسارات خاصة للمشاة والدراجات الترفيهية والنارية.

9

تضمنت المخالفات الخطرة 9 أنواع تمثلت في: تجاوز الحد الأقصى للسرعة، وقيادة المركبة بتهور، والتجاوز من مكان ممنوع فيه التجاوز، وعدم صلاحية إطارات المركبة، وعدم ترك مسافة كافية خلف المركبات، وتجاوز الإشارة الضوئية الحمراء، إضافة إلى عدم ربط حزام الأمان أثناء القيادة، واستخدام الهاتف النقال بواسطة اليد أثناء القيادة، وعدم التزام المركبة الخفيفة بخط السير الإلزامي.

1.3 مليون وفاة مرورية حول العالم سنوياً

أظهر تقرير من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في تحسين السلامة المرورية على الصعيد العالمي، وهو المشروع الممول من قبل حساب التنمية التابع للأمم المتحدة (أوندا) أن مشكلة الوفيات والإصابات المرورية على الطرق من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، الصحية العامة والمرتبطة بالتنمية، حيث تحصد حوادث الطرق حياة أكثر من 1.3 مليون شخص، ويصاب ما لا يقل عن 50 مليون بجروح من جراء تلك الحوادث على الطرق كل عام.

على الرغم من الجهود الدولية والمحلية التي تبذلها الدول والحكومات والأجهزة المعنية في سبيل خفض أعداد الوفيات والإصابات البليغة في الحوادث المرورية إلا أن العالم يشهد زيادة ملحوظة في أعداد الوفيات على الطرقات، كذلك تسبب الحوادث إعاقات دائمة ومعاناة تستمر لسنوات بسبب دقائق بسيطة مر بها المصاب متسبباً كان أو ضحية، اضافة إلى أن حالات الوفاة والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في جميع أنحاء العالم تتسبب في تكلفة سنوية تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، وهو الأمر الذي استدعى الوقوف على أسباب معرقلات استراتيجية خفض الوفيات، ودور الدولة في مضاعفة الجهود لحماية الأرواح على الطرقات، اضافة إلى استعراض أسباب وقوع الحوادث المميتة ودور الحملات التوعوية وتشديد القوانين ومضاعفة المخالفات، وعرض حلول جديدة لمواجهة هذه المشكلة التي تؤرق الدول والمؤسسات المعنية.

وتتحمل الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية الجزء الأكبر من هذا العبء حيث تمثل الحوادث المرورية على الطرق إحدى قضايا التنمية التي تؤثر تأثيرًا غير مناسب على الفقراء في الدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

فعلى سبيل المثال عندما يلقى عائل أسرة حتفه أو يصاب بالعجز في حادث مروري فإن الأسرة كلها يلم بها الفقر. وتستنزف الحوادث المرورية عادة من 1 إلى 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لأي دولة.

وقد أقرت منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بالحاجة إلى تحسين السلامة المرورية منذ ما يقرب 60 عامًا قامت خلالها المنظمات العالمية بمجموعة واسعة من أعمال السلامة المرورية.

■ العام الماضي شهد زيادة في وفيات حوادث الطرق | **أرشيفية**

ـرعة: لن تردعنا المخالفات

السرعة تستحوذ على 80 % من المخالفات المرورية

حققت تطبيق تعديلات قانون السير والمرور الاتحادي ولائحته التنفيذية في عام 2008 تحسناً ملحوظاً في مؤشرات السلامة المرورية في الدولة، وذلك وفقاً لإحصائيات رسمية لإدارة التنسيق المروري في وزارة الداخلية. إلا أن الإحصائيات أظهرت أن مخالفات السرعة لا تزال تستحوذ على نحو 80 % من المخالفات المرورية على مدى السنوات الماضية، كما استحوذت مخالفات السرعة على ما نسبته 84 % من إجمالي المخالفات الخطرة أيضا التي حررت على مستوى الدولة خلال عشرة شهور من العام 2015. وأرجعت الإحصائيات سبب هذه المخالفات إلى ارتفاع أعداد المركبات سنوياً وزيادة أعداد السائقين الجدد مع ارتفاع عدد السكان والأنشطة العمرانية إضافة إلى ارتفاع الضبط المروري الذي يهدف إلى التشديد في مراقبة الطرق وضبط المخالفين.

ويشتت انتباه. ولفت العميد المزروعي ان الاستهتار بالقيادة وبالسيارة يجعلها اداة قتل لصاحبها، وان اعتياد البعض وإدمان استخدام الهاتف حتى أثناء القيادة يزيد من احتمالية وقوع حادث.

هواة السرعة

أكد عدد من الشباب الدائمي التردد على الإدارة العامة للمرور الذين التقتهم «البيان» انهم يتواجدون في شرطة دبي بشكل يومي لمراجعة مخالفتهم المرورية أو حجز مركباتهم نتيجة مشاركتهم في سباقات أو مخالفات القيادة بطيش وتهور.

وقال الشاب الإماراتي «ع، م» إنه حصل مؤخراً على 9 مخالفات لسيارته من نوع نيسان وإنها ليست الأولى ولن تكون الأخيرة التي يحصل فيها على مخالفات تفوق قيمتها 5 آلاف درهم في المرة الواحدة بالإضافة الى حجز سيارة يصل الى 6 أشهر، لافتاً الى انه وأصدقاءه يمتلكون سيارات بديلة لاستخدامها في حالة حجز السيارة من قبل الشرطة، مشيرا الى انه يعتقد ان من حقه ممارسة هواية السباقات وأنه يحرص على سلامة الآخرين ولا يرغب في إيذاء احد او ان يكون ضحية الا انه لا يوجد بديل.

وقال الشاب الإماراتي «س، أ» انه يقوم في بعض الأحيان بنزع أرقام السيارة للتهرب من الشرطة ومن المخالفات في السباقات التي يقوم بها على الشوارع، يمتلك سيارة نيسان انه يحرص على المشاركة في السباقات التي تقام في دبي وانه وأصدقاءه يختارون الأماكن الخالية من السيارات مثل شارع الظلام ومنطقة الطي، الا انه بعد وضع عدد من أجهزة الرادار يتم الانتقال الى شوارع اخرى.

ولفت الشاب «س..» انه لا يعمل ويفضل المشاركة في السابقات عن التسكع في المراكز التجارية ومعاكسة الفتيات، وانه يعتقد بقدرته على السيطرة على السيارة على الرغم من وقوع حادثين سابقين له، ووفاة احد أصدقائه في حادث آخر، مطالباً بالنظر الى طاقاته وهواياته وأصدقائه في سباق السيارات، مشيراً الى انه يتضرر من دفع المخالفات المتكررة والتي تتسبب له في مشكلات أسرية.

198

أكد اللواء الزفين أن العام المنصرم سجل وقوع 198 حالة وفاة على الطرقات مقابل 166 وفاة عام 2015، أي أن هناك ارتفاعاً في مؤشر الوفيات المرورية في دبي على الرغم من الحملات التوعوية التي تطلقها شرطة دبي بشكل مستمر على مدار العام، مرجعا السبب الى زيادة اعداد السكان واعداد المركبات اضافة الى تدني الثقافة المرورية، وهو الأمر الذي يدعو الى ضرورة تضمين السلامة المرورية في المناهج المدرسية.

تكثيف حملات التوعية

وأجمع معظم من استطلعنا رأيهم على أهمية تشديد المخالفات والعقوبات لكنهم دعوا في الوقت ذاته الى تكثيف حملات التوعية على مرتكبي المخالفات.

وقال أسامة الفقهاء، موظف، إن الجهات المختصة بالسلامة المرورية عليها أن تعقد دورات تثقيفية للمخالفين لقوانين لمرور على اختلافها وليس فقط لمرتكبي المخالفات الخطرة لأن بعض المخالفات التي تعتبر بسيطة قد تؤدي الى ارتكاب مخالفات أكثر خطورة وبالتالي فهي سلسلة لا تنتهي من السلوكيات المرورية الخاطئة التي قد تكون نتائجها وخيمة.

عقوبات بديلة

ودعا كريم حيدر، موظف، إلى اعتماد مشروع العقوبات البديلة وإخضاع بعض مرتكبي المخالفات الى مثل هذه التدابير مع عدم التهاون بها ووضع تدابير اخرى من شأنها ان تثقف المخالف كخضوعة لحضور دروس ثقافة مرورية ولا يستطيع العودة الى الطريق إذا لم يخضع لمثل هذه الدروس واجتياز الاختبار النهائي لها والتي من شأنها زيادة الوعي المروري له و للمحيطين به.

إدراج الثقافة المرورية بالمناهج

من جانبه أكد ناهض الكيلاني، موظف، أن الجهات المختصة بالدولة تبذل جهوداً كبيرة للحد من الحوادث، مشيراً الى أين القوانين وضعت للوقاية من ارتكاب المخالفات التي تقود الى حوادث وبالتالي فان يجب التوعية بأهمية هذه القوانين ويجب إدراجها ضمن المناهج الدراسية وتعليم النشء بماهيتها وأهدافها بهدف تشكيل سلوك ووعي حقيقي لدى طلابنا وابنائنا بخطورة المخالفات وأهمية احترام القوانين.

وقال المقدم الدكتور خلفان سعيد النقبي من فريق المسرعات الحكومية لوزارة الداخلية الذي يقود تحدي خفض الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية على أخطر 5 طرق بالدولة، أن الفريق نفذ عدداً من المبادرات بالمشاركة الفاعلة من الشركاء الاستراتيجيين، وبدأ العمل على الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتحقيق هذا الهدف في خطوة تشمل تحقيق المسرعات الحكومية لتنفيذ الأجندة الوطنية.

إعاقة دائمة

يرقد أحد مصابي الحوادث المرورية والذي أصيب بشلل نصفي نتيجة حادث تدهور سيارته في المستشفى منذ عام تقريباً، وقال إنه كان من معتادي القيادة بسرعة كبيرة ولجأ إلى تزويد سيارته للمشاركة في السباقات التي يقيمها أصدقاؤه، وأثناء خروجه من أحد الشوارع السريعة لم يتمكن من السيطرة على السيارة، فحاول تفادي الحادث وخلال لحظات انقلبت به السيارة عدة مرات، وفقد الوعي ونقل إلى المستشفى، ويستعد حالياً لإجراء 5 عمليات جراحية إلى جانب 3 عمليات قام بها سابقاً.

10

طرح عدد من المتابعين 10 حلول للحد من الحوادث وهي: إعادة النظر في العقوبات، وإلزام الأندية الرياضية ونجومها للتأثير، والتوعية بأساليب ابتكارية، وتوفير دليل للمخالفات المرورية الموحدة، ووضع كاسرات السرعة في الطرق الخطرة، وتشديد العقوبات، وفرض غرامة تصاعدية، ومشروع التطوع الإلكتروني للوقاية من الحوادث، ووجود خطة محددة لديمومة الحملات، وزيادة معايير الأمن على الطرق.

الخدمة المجتمعية أفضل رادع

■ إبراهيم الشحي

■ بخيتة الكتبي

■ يوسف إبراهيم

■ عبدالعزيز الدوسري

■ نورة البلوشي

■ فؤاد البستكي

طالب مواطنون بأهمية فرض عقوبات عبارة عن مجموعة نقاط أو ساعات في الخدمة المجتمعية والإنسانية كأداة رئيسية إلى جانب العقوبات والإجراءات القانونية والغرامات التي تم فرضها على من يخالفون التعليمات والإرشادات المرورية وخاصة بعد رصد مخالفات متكررة، على اعتبار أنها ستكون فعالة وذلك بالتزامن مع عام الخير ما سيكون لهذا تأثير واضح لهذا النوع من الأعمال في الحد من المخالفات المرورية، وما سيجبر الشخص المخالف على إنجاز نقاط مخالفته في أداء خدمة مجتمعية تماما مثلما هو معمول به في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا.

كما طالبوا بتقديم الرسالة التوعوية بأسلوب أكثر ابتكاراً وبشكل يومي عبر مقاطع فيديو قصيرة أو داخل إطار درامي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي تكون الأقرب للجمهور، وتعريفهم من خلالها بالسلوكيات غير الصحية والأضرار الناتجة عنها وطرق الوقاية والعلاج، حتى لا يتم إهدار ملايين الدراهم التي يتم تخصيصها للتوعية المرورية دون جدوى.

ولفت المواطن عبدالعزيز الدوسري إلى أهمية نشر الوعي بين كافة أفراد المجتمع ما يعد الخطوة الأولى للتقليل من المخالفات المرورية، عبر توفير دليل للمخالفات المرورية الموحدة، وبث الإعلانات التحذيرية أو كاسرات السرعة في كل الطرق الخطرة من خلال شاشات ضوئية توضع في المنحدرات والمنحنيات وكذلك في مواقع العمل، وأيضا كلما اقتربت مركبة من مواقع قد تكون خطرة أو في أماكن قد تتسبب في حوادث معينة.

أخطاء مرورية

من جانبه، أشار المواطن إبراهيم الشحي إلى أن توقيع مخالفات خدمة إنسانية ومجتمعية على الأخطاء المرورية هو من العقوبات المؤثرة، ولكن يجب أن تسبق بحملات توعية مكثفة، تكون الأسر أول المستهدفين منها، خاصة أن ولي الأمر هو البوابة الأولى التي يتلقى منها الطفل كل معارفه، وأن تنشئة الأبناء على احترام قواعد المرور يسهم في الحد من المخالفات بصورة واضحة. وثانياً تعميمها كفكرة منهجية في المدارس، حتى يدرك الطالب معاناة الأشخاص الذين يتعرضون لحوادث مرورية من المتسببين أو الضحايا من خلال تقديم خدمة مجتمعية للمصابين وبالأخص من نفس عمره في الحوادث المرورية، ليرى مدى خطر القيادة بتهور واستهتار. وبين المواطن فؤاد البستكي: أن تصرفات كثيرة لا تفيد فيها المخالفات ولا يفيد فيها إيقاع العقوبة وأن الأمر يحتاج إلى تغيير بعض السلوكيات والقناعات والاعتقادات الخاطئة وهذا لن يتم من خلال تطبيق المخالفات المرورية بل من خلال حملة إعلامية مرورية طويلة المدى تشارك بها كافة الأطراف للتوعية المرورية الشاملة التي تشمل كافة الجوانب التي ترتبط بسلامة السائق من خلال وسائل الإعلام المتعددة من خلال عبارات توعوية تظهر في ساحات الملاعب أثناء المباريات والذي يفترض أن يكون دورها أكبر وأكثر، فإلزام الأندية الرياضية ونجومها سيكون لهم دور كبير ويختصر العديد من المشكلات في حال مشاركتهم في هذا الجانب.

مدارس وقضاء

وترى المواطنة نورة البلوشي: أن إنشاء مدارس تعليمية ومحاكم خاصة للقضاء المروري أمر مهم لنشر ثقافة المرور وسرعة تنفيذ الحكم لأن المحاكم المرورية ستختص بالقضايا المرورية وهذا من شأنه أن يقلل البطء في تنفيذ الحكم الذي يحصل في وقتنا الحالي. كما يجب ربط تصرفات المخالفين المرفوضة بأثرها على المجتمع بحيث يتم استحداث عقوبات جديدة تتصل بخدمة المجتمع.

من جانب آخر، أوضح المواطن يوسف إبراهيم أن القواعد القانونية تتميز بأنها غير جامدة بل تتطور بتطور المجتمع وحاجته الفعلية لقواعد قانونية جديدة تواكب مسيرته، لذا فإن تغليظ العقوبات لن يحل مشاكل المرور لأن الأهم من العقاب هو تفادي المشكلات والحوادث وهو ما يقتضى إعادة النظر في طبيعة العقوبات المقررة، كما يجب أن تستمر حملات التوعية عن الحوادث والعقوبات لأن الكثير من الشباب يجهل العقوبات أو يعتقد أن ولي أمره سوف يتحملها.

وانتقدت المواطنة بخيتة الكتبي القصور في البرامج التوعوية في قياس نتائج التأثير في المستهدفين من تلك البرامج والحملات، مشيراً إلى ضرورة وجود خطة محددة للحملات تضمن الاستمرارية وليس فقط مرة واحدة في العام وفي مناسبات معينة كما هو الحال في أسبوع المرور، والبحث عن أساليب وطرق مبتكرة أكثر فعالية لتسهيل توصيل المعلومة، دون الاقتصار على الطرق التقليدية

استراتيجية شاملة في الدولة للسلامة المرورية والحد من الحوادث

تنفذ وزارة الداخلية استراتيجية شاملة للسلامة المرورية، تتضمن العديد من المبادرات، بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة، للحد من حوادث المرور والآثار المترتبة عليها؛ وتغطي هذه الاستراتيجية كل الجوانب المتعلقة بالسلامة المرورية، وتواصل مساعيها وتتخذ العديد من المبادرات، وتنفذ الكثير من الحملات التوعوية، من أجل تقليل عدد حوادث السير والمرور، وتجنب الآثار السلبية لها، من خلال ترسيخ دعائم النظام المروري العصري، الذي يعد مظهراً أساسياً لتقدم الدول ورقيها الحضاري.

وتمكنت الإمارات بتوجيهات القيادة الرشيدة من تحقيق نتائج هامة في خفض الحوادث المرورية وما ينتج عنها من وفيات وإصابات خاصة مع تطوير اللوائح والتشريعات المرورية وهندسة الطرق وفق المعايير العالمية، وتحديث إدارات المرور والدوريات، وتنمية كفاءات ومهارات رجال المرور، وتفعيل التوعية المرورية على مدار العام.

ويتصدر موضوع السلامة المرورية قائمة الأولويات الاستراتيجية لوزارة الداخلية، للمحافظة على الأمن والأمان، الذي تنعم به الدولة، والحد من الهدر ،الذي تسببه الحوادث المرورية، وما يترتب عليها من تبديد للطاقات والإمكانات.

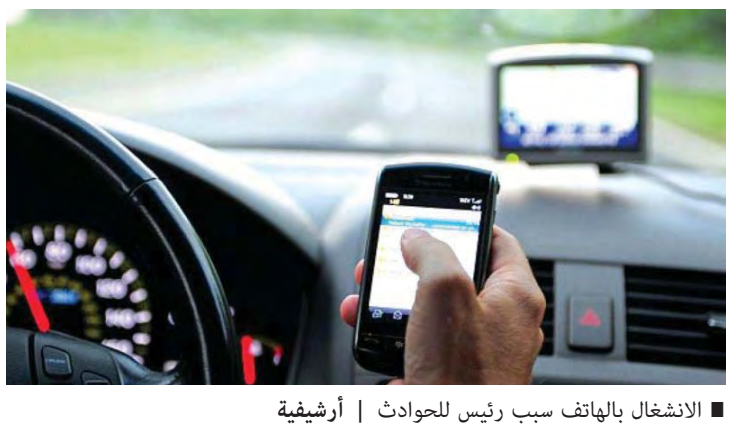
■ الانشغال بالهاتف سبب رئيس للحوادث | **أرشيفية**

وتحققت خلال السنوات الماضية العديد من النتائج الإيجابية في مستويات السلامة المرورية بمتابعة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وجهود إدارات المرور والدوريات بالدولة، والشركاء الاستراتيجيين، التي أسهمت في تحقيق الاستراتيجية، للوصول إلى بيئة مرورية آمنة خالية من الحوادث، وتحقيق مؤشرات مرورية متميزة، وفقاً لرؤية الحكومة الاتحادية 2021.

جمعية الإمارات للسلامة المرورية تدعو إلى تفعيل العقوبات البديلة

147 مادة في القانون لتحقيق أمن الطريق

شكلت المحافظة على أمن الطرق والسلامة المرورية أولوية في التشريعات القانونية، حيث وصل عدد المواد في جدول الغرامات بقانون السير والمرور الاتحادي 147 مادة قانونية والتي وضعت للمساهمة في رفع السلامة المرورية في طرق الدولة من خلال ضبط المخالفين في نهر الطريق الذين يقودون مختلف المركبات.

إلى ذلك دعت جمعية الإمارات للسلامة المرورية إلى تفعيل العقوبات البديلة وذلك لأهميتها في تعديل سلوك المخالفين.

وقال المقدم جمال العامري رئيس قسم العلاقات العامة في مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي إن هنالك أكثر من 147 مادة قانونية في جدول الغرامات بقانون السير والمرور الاتحادي والتي وضعت للمساهمة في رفع السلامة المرورية في طرق الدولة من خلال ضبط المخالفين في نهر الطريق الذين يقودون مختلف المركبات.

وأكد أن هذه القوانين ساهمت بلا شك في تحسين نسبة السلامة على الطرقات بالدولة و تراجع نسب الحوادث وتحسن في مستوى معدلات السلامة المرورية في إمارة أبوظبي على سبيل المثال حيث شهد العام 2016 تحسناً ملحوظاً في الحد من نسب الحوادث والوفيات.

وأوضح العامري أن عملية زيادة مستوى السلامة المرورية تأتي وفق 6 محاور هي: الضبط المروري وهندسة الطرق ، التوعية و الاستجابة والطوارئ والتقييم والشراكة المجتمعية.

وقال: «نحن لا نستطيع أن نعمل إلا من منطلق هذه المحاور وبالتالي فإن مسؤولية السلامة المرورية هي مسؤولية مشتركة لا تتحقق إلا من خلال تعاون مختلف الجهات ونحن لدينا منصات رقمية توعوية يتم تسخيرها باستمرار إضافة إلى المشاريع الهندسية الخاصة بتطوير شبكة الطرق الحديثة والجسور وغيرها والتي كبدت الدولة مليارات الدراهم وتهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أمن الطرق.

وأكد العامري أن الإمارات تعتبر من أفضل الدول في مجال خفض وفيات الحوادث وقال إن لدينا حكومة تعمل ليل نهار لضمان سلامة أفراد المجتمع ومستخدمي الطرق وفي أبوظبي أيضا أطلقت شرطة أبوظبي دوريات السعادة والتي تعتبر من المبادرات الرائدة التي تكافئ السائق المثالي الذي يلتزم بقواعد السير والمرور والسلامة.

وعلى امتداد الطرق الخارجية حيث تتوزع دوريات المرور لزيادة السلامة المرورية ومراقبة الطرق عن كثب إضافة إلى وجود غرفة العمليات المركزية ومراقبة الطرق بالكاميرات.

■ استخدام الهاتف أثناء القيادة.. مخالفة صريحة | البيان

■ جمال العامري

■ صالح الظاهري

عقوبات بديلة

بدوره، أكد المهندس صالح راشد الظاهري نائب رئيس جمعية الإمارات للسلامة المرورية على دور العقوبات على المخالفات في الإسهام في الحد من الحوادث المرورية، وضبط السلوكيات الخاطئة وتخفيض عدد الحوادث على الطرقات.

وقال: إن من أهم توصيات الندوة الدولية بعنوان»أثر إنفاذ القانون والرقابة في السلامة المرورية« التي نظمتها جمعية الإمارات للسلامة المرورية بالتعاون مع المنظمة الدولية للوقاية من حوادث الطرق والمنظمة العربية للسلامة المرورية أخيراً في أبوظبي، دعت إلى ضرورة تعديل عدد من التشريعات (السير، والمرور والعقوبات) وإعادة النظر في بعضها لتتناسب العقوبة مع حجم المخالفة وبمعايير واضحة ومحددة مع الأخذ بالاعتبار إلى إعادة النظر في العقوبات القائمة واستحداث أخرى ومراعاة بعض الظروف التي ترتكب من خلالها جرائم التسبب بالوفاة أو المساس بسلامة الجسم أو إتلاف الممتلكات نتيجة استعمال المركبة على الطريق، والنص عليها في تشريعات السير والمرور، بدلاً من الاعتماد على قوانين عقابية أخرى (كتجاوز السرعة المقررة، وتجاوز الإشارة الضوئية الحمراء) باعتبارها ظروفاً مشددة تستوجب تشديد العقوبة حال توافرها. إضافة إلى أهمية تفعيل العقوبات البديلة والخدمة المجتمعية الإلزامية.

وقال الظاهري: إننا نؤيد تفعيل العقوبات البديلة كما دعت إليه توصيات الندوة الدولية، وذلك لأهميتها في تعديل سلوك المخالفين، وتعزيز إدراكهم بأهمية خدمة المجتمع من خلال ساعات الخدمة الإلزامية، والذي بالتالي يشجعهم على مواصلة الأعمال التطوعية.

■ استراتيجية

خفض الوفيات لأدنى المستويات

■ علي بن علوان

أكد اللواء علي عبدالله بن علوان النعيمي القائد العام لشرطة رأس الخيمة أن شرطة رأس الخيمة تستهدف خفض مؤشر الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية إلى أدنى معدلاتها، تماشياً مع استراتيجية وزارة الداخلية (2017-2021)، وفق منظومة الجيل الرابع للحكومة، فقد حققت شرطة رأس الخيمة انخفاض مؤشر وفيات الحوادث المرورية بالإمارة إلى نسبة 5 % لعام 2016 مقارنة بعام 2015 خاصة إذا ما تمت مقارنة الفترتين بالزيادة التي طرأت بعدد السكان في الإمارة والزيادة كذلك في أعداد المركبات حيث شهد العام الماضي 60 حالة وفاة.

وأشار إلى أن الإدارة العامة للعمليات المركزية حافظت على انخفاض المؤشر حتى العام الماضي، من خلال وضع حزمة من الخطط التي تركز على دراسة تحليلية لأسباب الحوادث، ومناطق وقوعها، وأعمار السائقين المتورطين فيها، ومستوى خبراتهم.

وتؤكد الإدارة العامة للعمليات المركزية أنها مستمرة في الأخذ بجميع التدابير لتحقيق أعلى درجات الوعي والسلامة المرورين.

■ متابعة

رصد إحصائي بياني لضبط الشوارع

■ محمد الحميدي

أوضح العميد الدكتور محمد سعيد الحميدي مدير عام العمليات المركزية في رأس الخيمة أن عدد المخالفات المرورية بلغت في الفترة الأخيرة 16 ألفاً و138 مخالفة، مؤكداً أن إدارة المرور والدوريات تعمل باستمرار على ضبط الشارع في كافة مناطق إمارة رأس الخيمة من أي تجاوزات أو ارتكاب سلوكيات مرورية خاطئة، وذلك عن طريق الرصد الإحصائي البياني للمخالفات والحوادث المرورية ووضع الحلول وتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة لها، وذلك بالعمل على شقين أساسيين: الأول يتعلق ببث الوعي والثقافة المروريين لجميع مستخدمي الطريق حيث يقوم فرع التوعية المرورية بتنفيذ مشاريعها المرورية التوعوية لغرس المفاهيم والثقافة المرورية.

أما الشق الثاني فيعتمد على تنفيذ الحملات التفتيشية التي شهدت العديد من التحديث في الآونة الأخيرة، ومن أبرز الحملات الناجحة على مستوى الإمارة حملة (التزام) للضبط المروري التي نسعى من خلالها لضبط الشارع المروري، ومخالفة السائقين المخالفين وغير المتقيدين بالأنظمة المرورية.

دعوات لمحاصرة المتهورين بالتوعية والعقوبات

■ السرعة الزائدة عواقبها وخيمة | البيان

دعا مواطنون ومقيمون إلى طرح عقوبات بديلة للمخالفات المرورية تكون رادعة للمتهورين، وإلى إدراج حملات توعية متنوعة للشباب وعدم إزالة النقاط السوداء من الملف المروري بعد مرور عام.

وناشد طلال الحسيني، موظف، الجهات المختصة بطرح عقوبات بديلة لبعض المخالفات بحيث يكون لها وقع أفضل على ردع المخالفين ورفع حس المسؤولية الاجتماعية لديهم.

كما دعا الحسيني إلى إدراج حملات توعية متنوعة للشباب بعد تجربتها على فئة معينة ومن ثم تعميمها بعد تقييم آثارها على تغير سلوكيات المخالفين معتبرا أن الأهل هم خط الدفاع الأول فيما يخص التوعية؛ لأن الطفل ينشأ بين أحضان الأسرة التي يجب أن تكون قدوة حسنة لأبنائها بحيث تزرع قيم المسؤولية الاجتماعية والبعد عن التهور والطيش في القيادة، واعتبار أن الطريق ملك لكافة مستخدميه وله قواعد وآداب يجب احترامها.

نقاط سوداء

اعتبر محمد أبو ليلى، موظف، أن الضبط المروري والمخالفات لم تسهم بشكل كاف في الحد من الحوادث المرورية بالدولة وقال إن تشديد بعض المخالفات ليس كافياً في ردع المخالفين عن تكرار تلك المخالفات وطالب بوضع تدابير أكثر صرامة في معاقبة المخالفين لقانون المرور وعدم التساهل مع المخالفين والمستهترين بأمن الطريق وعدم إزالة النقاط السوداء من الملف المروري بعد مرور عام على ارتكابها في بعض المخالفات حيث ينصح بإعطاء السائق المزيد من الحصص العملية والنظرية حول خطورة هذه المخالفات لضمان عدم تكرارها. ورأى أبو ليلى أن أهم أسباب الحوادث وخاصة بين فئة الشباب ترجع إلى سهولة الحصول على رخصة القيادة، صغر السن وطيش الشباب والتفاخر أمام أصدقائهم بالإضافة إلى نقص الوعي المروري داعياً إلى توعية الشباب بتقديم نماذج حقيقية لمن تسبب بحادث كبير وعرض العقوبة التي تعرض لها وزيادة المادة الإعلانية التي تخص الحوادث المرورية.

رفع عدد الدوريات

إلى ذلك، دعا نجيب مكارم، موظف، إلى رفع عدد الدوريات على الطرقات الخارجية وبالأخص بين أبوظبي ودبي والعين، وإلى إعادة النظر في غرامة بعض المخالفات وتشديد العقوبات عليها ومنها، استعمال الهاتف المحمول أثناء القيادة والقيادة بطريقة تروع الجمهور، وبالأخص السائقين الذين يحاولون التفرد بالمسرب اليسار وبالتالي يجبرون الآخرين على فتح الطريق لهم دون أن يعطوهم فرصة كافية للانتقال إلى المسرب اليمين، حيث يزعجون السائقين في محاولة دفعهم للخروج من المسار السريع للشارع.

وقال مهند بدوية، موظف: إن تشديد الغرامات في بعض المخالفات أمر هام، ويشكل رادعاً ولكن، مع الأسف، لا يفقه الجميع فلسفة هذه العقوبات وبالتالي الخوف من العقوبة ليس دائماً هو الرادع، وإنما يجب أن يرتبط بقناعة ذاتية ووعي من داخل الشخص بخطورة ارتكاب المخالفات، وتأثيرها على سلامته وسلامة مستخدمي الطريق. وأكد أنه في كل دول العالم هنالك قوانين تفرض عقوبات وغرامات على المخالفين لأنظمة المرور، للحد من المخالفات والحوادث.

■ طلال الحسيني

■ محمد أبو ليلى

■ نجيب مكارم

■ مهند بدوية

تقرير

التدخل للحد من الحوادث المرورية يتطلب تفكيراً مبتكراً

أشار التقرير الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في تحسين السلامة المرورية على الصعيد العالمي إلى أن استراتيجية «نحو الصفر»، التي أعلنت عنها بعض الدول يمثل الأساس المنطقي في أن مستخدمي الطريق يجب ألا يخضعوا أبداً لتأثير مستويات الطاقة، والتي تكون كافية للتسبب في الموت أو الإصابة الخطرة، وهذا يؤدي إلى الحاجة للتفكير المبتكر بشأن التدخلات، بما في ذلك تطوير البنية التحتية، وتحسين سلامة المركبات لمن هم داخل السيارة أو خارجها، والحد من السرعة المرورية، للتحكم في قوة التصادم على نحو أفضل وتقليل مخاطر الإصابة، وخاصة لمستخدمي الطرق الأكثر عرضة للخطر.

ويتطلب الأمر فهماً واضحاً لأنواع التصادم والمخاطر المرتبطة بها، ووجود تشريعات ملائمة وإجراءات تنفيذية، لتحقيق مستويات مرتفعة من الامتثال لمستخدمي الطرق، كما يجب أن تكون هناك ضوابط كافية على عملية وصول السائقين إلى الطرق من خلال التدريب ونظم الاختبار، والتنسيق بين السلامة المرورية مع الأهداف المجتمعية الأخرى.

وتدعو الحاجة إلى التركيز على عمليات التفاعل بين التدخلات، للحد من مخاطر التصادم وحدتها، وإدارة العلاقات بين الطرق والمركبات، وبين السيارة والسائق ومستخدمي الطرق، والبنية التحتية.

تواصل

بلاغات الجمهور.. أولوية وأهمية

أكد الرائد خالد الكي رئيس قسم المباحث والضبط المروري بإدارة المرور والدوريات بشرطة الشارقة أنهم يتعاملون مع المكالمات الواردة من أفراد المجتمع الخاصة بالإبلاغ عن حالات قيادة بطيش وتهور بصورة فورية، ويتم إعطاؤها أهمية قصوى ولا يمكن تجاهلها، مشيرا إلى أن قنوات التواصل مفتوحة ومتعددة.

وأوضح أن البلاغات المرورية الطارئة يتم التجاوب معها وتعطى الأولوية القصوى، حيث تتحرك الدورية الأقرب إلى موقع البلاغ، فيما تخصص الشرطة رقم 901 للحالات غير الطارئة، كالإبلاغ عن المتهورين ممن يقودون مركباتهم بطريقة ينطوي عليها جانب من الطيش والتهور، وأنه يتم أيضاً التعامل معها بمنتهى السرعة والجدية، وأوضح أن خدماتهم للتواصل متاحة 24 ساعة، مشيرا إلى أنهم يقدمون من خلال خط الإبلاغ عن الحالات غير الطارئة يقدم 75 خدمة لأفراد المجتمع، كما يوجد «نجيد» 800151 للبلاغات الخاصة والملاحظات والمشاكل على اختلافها ويتم التعامل معها بشكل سري وسريع، مؤكدا أن قنوات التواصل مع الجمهور متنوعة، لافتاً إلى أهمية الدور الذي يقومون به في التواصل مع أفراد الجمهور، باعتبارها حلقة وصل رئيسية وعين يقظة تعمل على مدار الساعة للحفاظ على الأمن والسلامة.

الشارقة ـ نورا الأمير